

مؤشرات الإفصاح المالي واثرها على قيمة الأسهم السوقية : دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية الأردنية للمدة من (2010-2020)

م. دحام لطيف دحام

م. م. تركان حسين داود

م. م. محمد جدعان حماد

كلية الادارة والاقتصاد

جامعة تكريت

العراق

الملخص :

تهدفت الدراسة لمعرفة اثر الافصاح المالي على قيمة الاسهم السوقية، اذ يعد الإفصاح عن المعلومات من المقومات الاساسية التي توضح طبيعة التعاملات المالية المختلفة ومن اشكال الإفصاح عن المعلومات الإفصاح المالي النوعي الذي يشير إلى تقديم المعلومات النوعية الملائمة والموثوقة إلى الأطراف المختلفة من أجل مساعدتهم على اتخاذ القرارات، إذ يعتمد المستثمرون والمحللون والمخططون والجهات الحكومية بصورة كبيرة على ما تنشره تلك المؤسسات من معلومات اضافة إلى اعتماد زبائن المصارف على المعلومات المنشورة لمعرفة الخدمات التي تقدمها تلك المصارف من اجل تحديد المصرف الأفضل والتعامل معه. وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات كان من ابرزها، محدودية الدراسات والبحوث التي تطرقت لموضوع الإفصاح النوعي، ووجود تباين في مستويات الإفصاح بين هذه المصارف إلا أن مستويات الإفصاح أخذت شكلاً تصاعدياً مع الوقت، اما اهم التوصيات التي تقدمت بها الدراسة فهي ضرورة إصدار القوانين والتشريعات التي تنظم عملية الإفصاح النوعي، والتوجه نحو اجراء الدراسات والبحوث التي تتناول الإفصاح النوعي ، توجيه المصارف التجارية للعمل على نشر الوعي بأهمية الإفصاح النوعي بين المستثمرين والمتعاملين في السوق .

الكلمات الافتتاحية : (مؤشرات الإفصاح ، الأسهم السوقية ، المصارف التجارية الأردنية)

Indicators of financial disclosure and their impact on the value of market shares: An applied study on a sample of Jordanian commercial banks for the period from (2020–2010)

Abstract

The study aimed to find out the impact of financial disclosure on the value of market shares, as the disclosure of information is one of the basic ingredients that clarify the nature of various financial transactions, and the forms of information disclosure are qualitative disclosure, which refers to providing appropriate and reliable qualitative information to various parties in order to help them make decisions. Investors, analysts, planners, and government agencies depend largely on the information published by these institutions, in addition to the dependence of bank customers on the published information to know the services provided by those banks in order to determine the best bank and deal with it. Studies and research that dealt with the subject of qualitative disclosure, and the existence of a discrepancy in the levels of disclosure between these banks, but the levels of disclosure took an upward shape with time. It deals with qualitative disclosure, directing the Iraqi Stock Exchange to work on n Spread awareness of the importance of qualitative disclosure among investors and dealers in the market.

Keywords (disclosure indicators, market shares, Jordanian commercial banks)

المقدمة:

بسبب الأحداث المتسارعة التي تشهدها بيئة الاعمال والتي تؤثر على أداء الشركات وموقعها التنافسي، وظهور العديد من الانتقادات التي وجهت نحو الأسلوب التقليدي لأعداد التقارير المالية حيث لم يعد ذلك الاسلوب المعتمد بالدرجة الأساس على الكشوفات المالية قادراً على مواكبة التطورات وتلبية احتياجات المستفيدين منها في إتخاذ قراراتهم حيث بدأ التوجه نحو اسلوب حديث في اعداد التقارير المالية يتم من خلاله استعراض واقع المؤسسات ومقوماتها وهو ما يعرف ب (الإفصاح المالي) إذ أن هذا الشكل من الإفصاح لا يلغي الإفصاح الكمي الذي يظهر من خلال الكشوفات المالية وانما يتكامل معه من أجل تقديم المعلومات بشقيها النوعي والكمي بصورة متوازنة خالية من التضليل لذا اصبحت التقارير السنوية تعرض الكشوفات المالية ومن ابرزها قائمة المركز المالي وكشف التدفقات النقدية وحساب الارباح والخسائر وقائمة التغير في حقوق الملكية مثل الارباح المحتجزة وراس المال اضافة الى تقارير الادارة وما يتضمنه من إفصاح نوعي ويشمل خطط ونشاطات الادارة وخدماتها المقدمة الى الجمهور وما تمتلكه من موارد بشرية وتكنولوجية واساليب العمل والظروف المحيطة بالشركة. وقد اهتمت العديد من الدول بالشكل الجديد من الافصاح ومن ابرزها بريطانيا حيث الزمت الشركات العاملة هناك بضرورة الإفصاح عن التنبؤات والستراتيجيات المستقبلية للشركات والزامها بتقديم تقارير مفصلة عن الموارد البشرية العاملة فيها والبرامج المتبعة لتطويرها وحجم الانفاق المخصص لذلك ، كما بدأت الهيئات المحاسبية الدولية بإصدار القوانين والمعايير التي تلزم المؤسسات المختلفة بالإفصاح عن المعلومات وفقاً للمعايير الجديدة ، كما اتجهت لجنة بازل نحو اعتماد الإفصاح النوعي كأحد الخيارات التي تستخدمها للحد من حالات تعثر المصارف من خلال الزامها بالكشف عن كيفية ادارة المخاطر ونوعية رأس المال حيث كانت هذه اللجنة تعتمد الى وقت غير بعيد على النسب الكمية التي تلزم المؤسسات بالاحتفاظ بها.

المبحث الأول منهجية الدراسة

أولاً: مشكلة الدراسة

زاد التركيز على مبادئ الحوكمة والشفافية في ظل تعقد بيئة الأعمال وازدياد مشكلات الفساد المالي والاداري وسوء استخدام السلطة إن احد الأركان الأساسية لتعزيز الحوكمة وتحقيق الشفافية هو الإفصاح بنوعية الكمي والنوعي ، لذلك فإن مشكلة الدراسة تتمثل في كيفية الوصول الى الإفصاح المالي النوعي والتعرف على تأثيره وجدواه في الوصول الى تعزيز قيمة المنشأة المختلفة لاسيما المصارف التي هي أكثر المؤسسات المالية حاجة لتعزيز الشفافية واستخدام الإفصاح النوعي في ذلك ، ويمكن عرض مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية :

- 1 - ما هي العوامل المؤثرة على أسعار الأسهم.
- 2 - ما هو مدى التزام المصارف التجارية في الاردن بالإفصاح المالي .
- 3 - ما هي استجابة الأنظمة والتشريعات التي تنظم عملية الإفصاح لتطلعات المتعاملين في البنوك التجارية الاردنية.

ثانياً: أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من خلال تسليط الضوء على موضوع الإفصاح المالي في المصارف التجارية الاردنية والعمل على توفير البيئة المناسبة للاستثمار المالي والمصرفي من خلال توفير المعلومات الضرورية للمهتمين بهذا المجال وتوجيه الجهات المختصة بوضع التشريعات التي من شأنها أن تساهم في تعزيز الإفصاح المالي النوعي في المؤسسات المالية، فضلا عن الاثراء المعرفي بموضوع (الإفصاح المالي وقيمة الاسهم) والذي يعد من الموضوعات المهمة في ادبيات الادارة المالية، مما يساهم في افساح المجال للباحثين والمهتمين للقيام بالمزيد من البحوث والدراسات فيه، وكذلك رقد المكتبة بموضوع جديد اتسم بقلّة الدراسات المحلية فيه .

ثالثاً: أهداف الدراسة

يمكن توضيح الهدف الرئيسي للدراسة والذي يتمثل في معرفة اثر الإفصاح المالي النوعي للمصارف التجارية على قيمة الاسهم السوقية ، فضلاً عن الأهداف الفرعية والتي تتمثل بالآتي:

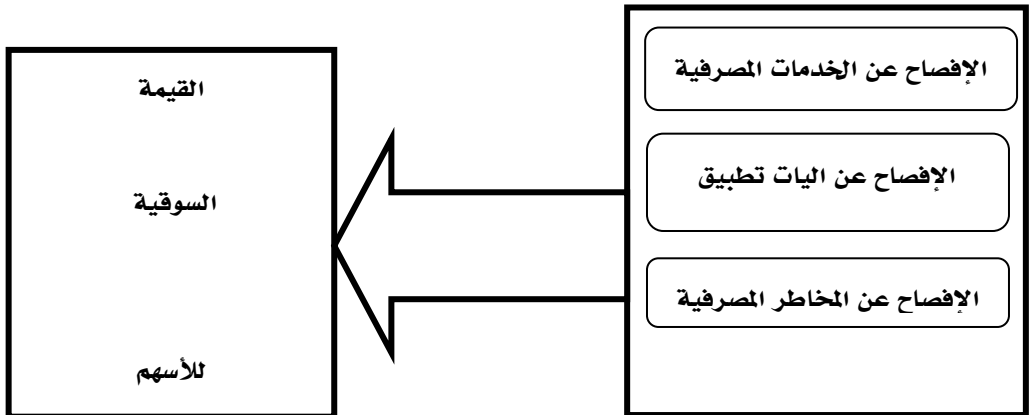
1. التعرف على مؤشرات الإفصاح المالي النوعي في المصارف عينة الدراسة ومدى وعلاقته بموضوع الإفصاح عموماً.
2. معرفة دوافع واسباب تبني المصارف عينة الدراسة في المصارف التجارية لمفهوم الإفصاح المالي النوعي .
3. دراسة أثر الإفصاح المالي النوعي على القيمة السوقية لأسهم المصارف التجارية الأردنية.
4. توضيح اثر تبني مفهوم الإفصاح المالي النوعي من قبل المصارف عينة الدراسة على قيمة الاسهم السوقية .

رابعاً: مخطط الدراسة الافتراضي

تتطلب المعالجة المنهجية لمشكلة البحث على وفق اطارها النظري والتطبيقي، بناء مخطط فرضي يعكس طبيعة العلاقة المنطقية بين متغيرات البحث الرئيسية في المصارف.

المتغير التابع

المتغيرات المستقلة



وقد تمت صياغة مجموعة من الفرضيات على وفق مخطط البحث الفرضي وهي على النحو الآتي:-

1. الفرضية الرئيسية الاولى : يوجد اثر ذو دلالة للإفصاح المالي على القيمة السوقية لأسعار الأسهم للمصارف عينة الدراسة ، وينبثق عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية :

أ- هناك أثر ذو دلالة للإفصاح عن الخدمة المصرفية على القيمة السوقية للأسهم .
ث- هناك أثر ذو دلالة للإفصاح عن آليات تطبيق الحوكمة المصرفية على القيمة السوقية للأسهم

ح- هناك أثر ذو دلالة للإفصاح عن المخاطر المصرفية في القيمة السوقية للأسهم .

خامساً: أسلوب الدراسة

إن أسلوب الدراسة قام على المنهج الوصفي من خلال استعراض الأدبيات المتعلقة بالموضوع، كما قام على المنهج التحليلي لدراسة وتحليل البيانات ذات العلاقة بغية إثبات فرضيات الدراسة وهو منهج ملائم للبحوث والدراسات التي تهتم بوصف الظاهرة ومعرفة العلاقة والتأثير بين متغيرات الدراسة وابعادها الفرعية، فضلاً عن كونه يمثل منهجاً يجمع بين أكثر من أسلوب بحثي في ان واحد، متمثلاً بالمقابلات الشخصية والملاحظة وجمع البيانات والمعلومات وتحليل وتفسير النتائج بشكل افضل.

المبحث الثاني

أولاً: مفهوم الإفصاح المالي

الإفصاح المالي: أنه عرض وتوصيل المعلومات بالشكل الذي يساهم في إخراج القوائم المالية بصورة واضحة ومفهومة للمستخدم وملائمة للغرض الذي تستخدم فيه (وهدان، 2017: 53)

وعرف الإفصاح المالي ايضاً على انه نشر المعلومات ضمن التقارير المالية بشكل سليم من أجل مساعدة المستخدمين في صنع القرارات المهمة (محسن واخرون ، 2017 : 132).

الإفصاح المالي: هو إظهار المعلومات المالية وغير المالية المؤثرة في صنع القرارات ونشرها من خلال التقارير المالية والوسائل الأخرى لمقابلة إحتياجات المستخدمين من

المعلومات ذات الصلة بالمؤسسة ومركزها المالي ونتائج أعمالها وأنشطتها ومكوناتها الأساسية وأن تمتاز المعلومات المنشورة بالوضوح والملاءمة مع مراعاة التوزيع السليم للمعلومات على المستخدمين . (الدهلكي ، 2018 : 63)

ثانياً: أهمية الإفصاح

ترجع أهمية الإفصاح المحاسبي إلى إعتبره أحد الأسس والمبادئ المالية المعترف بها ولأهميته الكبيرة اشتملت القوانين والتشريعات على الكثير من النصوص التي توصي بضرورة الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحددة وقد وضعت تلك القوانين عدداً من النماذج والجداول والكشوفات التي يتوجب مراعاتها من قبل المؤسسات المختلفة عند اعداد التقارير المالية (هاني، 2017 : 21) .

ويعتبر الإفصاح عن المعلومات مهماً جداً للمتعاملين في الأسواق المالية بسبب محدودية قدرتهم على الاطلاع على السجلات المحاسبية للشركات لذلك فإنهم يعتمدون على ما ينشر من معلومات ضمن التقارير المالية من أجل التعرف أكثر عن أحوال الشركات كما أن هذه التقارير تحظى بمقبولية لدى المتعاملين في الأسواق المالية وذلك لمراجعتها من قبل مراقبي الحسابات الخارجيين الذين يؤيدون صحتها وسلامتها لأنها تعطي ملخصاً لما تحتويه السجلات المحاسبية (الجبوري ، 2019 : 271)

أهمية الإفصاح النوعي باعتباره عنصراً جوهرياً هاماً لفهم محتوى التقارير المالية من خلال المعلومات الاضافية الواردة في المحتوى النوعي لتجاوز الإطار الكمي الرقمي وتوثيقه من خلال المعلومات النوعية والعمل على تطوير وتعزيز مستوى الإفصاح العام (ربيع ، 2017 : 206) .

ثالثاً: أهداف الإفصاح

يسعى الإفصاح المالي بصورة عامة إلى توفير الحماية للمتعاملين في القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال اعتماد اسلوب الشفافية والوضوح في المعاملات المختلفة وبما يساهم في تكريس حالة الثقة والانسجام مما يعجل من عملية النمو والتقدم الاقتصادي، ويرى (Athanasakou,2014:20) ان الإفصاح المحاسبي يهدف إلى تحقيق ما يلي:

1 - إشباع حاجات المستخدمين الداخليين والخارجيين من المعلومات .

- 2 - إزالة التضليل من خلال نشر المعلومات وعرضها بشكل واضح ومساعدة المستخدمين على عقد المقارنات واتخاذ القرارات السليمة .
 - 3 - المساهمة في توفير إطار معلوماتي لضمان سلامة العقود وحماية مصالح المتعاملين
 - 4- توفير المعلومات عن الموارد المتاحة لدى المؤسسة والتغييرات التي تطرأ على الموجودات وحجم التدفقات النقدية المستقبلية .
 - 5 - توفير المعلومات للذين يقومون بتدبير الموارد المالية في الحاضر والمستقبل من خلال ترشيد قراراتهم المتعلقة بعملية تخصيص الموارد ما بين الوحدات، وتقديم المعلومات التي تساعد المستثمرين على تقييم المخاطر . (التميمي، 2018 : 204)
- كما إن هدف الإفصاح النوعي يتيح لإدارة المصرف الذهاب إلى ما وراء الأرقام المجردة الظاهرة في القوائم المالية من خلال بيان رأيها ومواقفها وسياساتها وفلسفتها بشأن كثير من القضايا ذات العلاقة بنشاط المصرف ، كما أنه يتيح للإدارة تبرير بعض التصرفات المالية وغير المالية التي قد لا توضحها الأرقام ، وتستخدمه الإدارة لوضع تصوراتها وتنبؤاتها، (ججوج، 2017 : 24)

رابعاً: مؤشرات الإفصاح المالي

- 1 - الإفصاح عن الأنشطة والخدمات المصرفية المقدمة إلى الزبائن
تعتبر الخدمات المقدمة إلى الزبائن العنصر الأول المكمل لأنشطة المنظمات المختلفة الى جانب الخدمة وعرفت الخدمة على أنها أداء مجموعة من الأنشطة لإشباع حاجات معينة (غالي، 2019 ، 171). كما عرفت على انها السعي الحثيث لتحقيق رضا الزبون عن طريق مساهمة العاملين في المنظمة في إشباع حاجاته، ومن أبرز تلك المنظمات التي تقدم خدماتها للمجتمع هي المصارف والمؤسسات المالية الأخرى وتعتبر الخدمات المصرفية تحدياً حقيقياً للعاملين في القطاع المصرفي لصعوبة التحكم في جودة هذه الخدمات، (حسين، 2019 : 60)
- 2 - الإفصاح عن أليات الحوكمة المطبقة في المصرف .

لقد أدت الازمات المالية التي عصفت بالاقتصاد العالمي الى البحث في كيفية حماية المستثمرين من اخطاء الادارة ، والتي ادت الى تحمل المؤسسات خسائر مالية كبيرة، واصبحت تكلفة سوء الادارة تشكل عبئاً على تلك المؤسسات ، كما ان الافتقار الى

الشفافية والوضوح جعلت المستثمرين غير قادرين على اتخاذ القرارات السليمة . وفي محاولة جادة لاستعادة ثقة مستخدمي التقارير المالية في سلامة وصحة تلك المعلومات المفصح عنها من جانب الإدارة . جاء الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات من اجل تسليط الضوء اكثر على بناء النظام الاداري في منظمات الاعمال بما يساهم في إيجاد النظام الامثل للإدارة من خلال تنظيم طريقة الاداء في المؤسسة وتحديد مسؤوليات وصلاحيات كل من الإدارة العليا ومجلس الإدارة وتنظيم العلاقة مع المساهمين (الطيار : 682018)، وعرفت الحوكمة بأنها النظام الذي يتم من خلاله توجيه الشركات وضبط تصرفاتها المختلفة (العيسى ، 2017 : 235) ، وعرفت أيضاً بأنها مجموعة من القواعد التي يمكن من خلالها تنظيم العلاقة بين الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة والمساهمين وكافة الاطراف الأخرى من اصحاب المصالح وتحديد حقوق وواجبات كل طرف بما يحقق أعلى منفعة للمؤسسة (حسن ، 2018 : 268) .

3- الافصاح عن المخاطر المصرفية المتوقعة

إن سلامة الاقتصاد الوطني وفعالية السياسة النقدية لأي دولة تعتمد على مدى سلامة الجهاز المالي والمصرفي فيها ، حيث أصبحت الصناعة المصرفية تركز في مضمونها على فن إدارة المخاطر وذلك في ضوء ما شهدته من انفتاح غير مسبوق على الأسواق المالية العالمية والترابط الكبير ما بين تلك الاسواق والتطور السريع في خدماتها والنظم والتقنيات المستخدمة في اداء الاعمال المصرفية ، لقد اهتمت المصارف بإنشاء جهاز داخلي الغرض منه مراقبة وقياس المخاطر المصرفية وتقديم المعلومات المتعلقة بها ، عرفت المخاطر المصرفية بأنها الخسائر المادية والمعنوية التي يتكبدها المصرف نتيجة لقيامه بنشاطه (رشوان، 2018 : 13)

المبحث الثالث

الأسهم وقيمها

أولاً - مفهوم الاسهم

الأسهم تصدرها الشركات ويسمى حاملوها بالمساهمين ويشكل هؤلاء المساهمون مجتمعين ملاك الشركة ، ويتمتع المساهمون بحق التصويت على اختيار الأعضاء في مجلس الإدارة كذلك لهم الحق في الحصول على الأرباح حيث تختلف أرباح السهم الواحد من سنة إلى أخرى وذلك لإختلاف الأرباح المتحققة من جهة كما ان للإدارة الحق باحتجاز جزء من الأرباح من أجل تمويل عمليات التوسع والنمو في الشركة من جهة ثانية ، وقد يستفيد المساهمون عندما تمنح لهم الإدارة خصماً معيناً في حالة شرائهم منتجات الشركة، ويمكن تعريف السهم بأنه الحق الذي يمثل حصة المساهم في رأس مال الشركة المكتتب به. (الجنابي، 2017: 9) . كما عرف السهم أيضاً بأنه مستند يثبت حقوق المساهم في رأس مال الشركة ومساهمته فيه ، وتمتاز الأسهم بالخصائص الآتية (الفتلاوي، 2015 : 70) :

ثانياً - أنواع الأسهم

تقسم الأسهم إلى الأنواع الآتية :

- 1 - تقسم الأسهم من حيث طبيعة الحصة التي يقدمها المساهم في رأس مال الشركة إلى :
 - أ - الأسهم النقدية : هي الأسهم التي تم تسديد قيمتها نقداً أو بصك وبما يساوي مبلغ الاسهم التي حصل عليها المساهم في رأس مال الشركة.
 - ب - الأسهم العينية : هي الأسهم التي يحصل عليها المساهمون لقاء تقديم حصص عينية تساوي قيمة الاسهم التي يحصل عليها المساهم في رأس مال الشركة سواء كانت تلك الاعيان عقاراً أم مالاً منقولاً مثل السيارات.
 - ج - الأسهم المختلطة : وهي الأسهم التي تدفع جزءاً من قيمتها نقداً والجزء الآخر عيناً.
 - د - الأسهم المجانية : وهي الأسهم الصادرة عند رغبة الشركات في زيادة رأس مالها من خلال رسملة جزء من الأرباح المحتجزة أو الاحتياطي وأن الأسهم الجديدة تساوي الزيادة المقررة في رأس المال ، ويتم تقسيم الإضافة الجديدة على رأس المال وفق نسبة مشاركة كل مساهم في رأس المال الأصلي (العربي، 2016 : 71) .

2 - تقسم الأسهم وفقاً لشكلها إلى :

أ- الأسهم الإسمية : هي الأسهم التي تحمل اسم المساهم وتقيد بدفاتر وسجلات الشركة حتى تثبت ملكية المساهم.

ب- الأسهم للأمر: هي التي تحمل اسم صاحبها الاصيلي لكن يذكر فيه تخويله لشخص الذي يحمل السهم مع التعريف بالشخص حامل السهم أيضاً.

ج- الأسهم للحامل: هي الأسهم التي لا يذكر فيها أي اسم ، وإنما يذكر فيها كلمة لحاملها، ويعد حامل هذه الأسهم هو المالك في نظر الشركة. وتحقق الأسهم للحامل مزية التداول السريع المتحرر من كل إجراء، إذ تنتقل ملكيتها عن طريق المناولة باليد، لكنها تتعرض بالمقابل لخطر الضياع أو السرقة. (زوية ، 2015 : 7)

3 - وتقسم الأسهم من حيث الحقوق والامتيازات إلى :

أ- الأسهم العادية: هي تلك الاسهم التي لم تخصص لها امتيازات معينة سواء فيما يتعلق بتوزيع الأرباح أو التصويت أو فيما يتعلق بموجودات الشركة عند تصفيتها. (كنكون، 2016 : 25).

ب- الأسهم الممتازة: هي الأسهم التي تعطي لحاملها حق التقدم والأفضلية على حملة الأسهم العادية في الحصول على جزء من الأرباح أو من موجودات الشركة عند تصفيتها، كأن تعطيه الحق في الحصول على 5% مثلاً من صافي الأرباح قبل توزيعها على المساهمين، ومن المألوف أن تصدر الشركة أسهم امتياز عندما تكون بحاجة إلى زيادة رأس مالها وتكون أعمالها على غير ما يرام ويصعب عليها أن تجد من يكتبب في الأسهم الجديدة الإصدار حيث تضع تلك الامتيازات ترغيباً للجمهور في الاكتتاب الجديد (83 : 2012 , uyar) .

ثالثاً - العوامل المؤثرة في القيمة السوقية للأسهم

تتأثر القيمة السوقية للأسهم بمجموعة من العوامل وكما يلي

أ- التوقعات الخاصة بربحية السهم : تتأثر القيمة السوقية للسهم بصافي الربح المتوقع بعد الضريبة ، فعندما يتوقع المستثمرون أن هناك زيادة في صافي الربح فإنهم يقدمون على اقتناء الأسهم ومن ثم تزداد القيمة السوقية للسهم .

ب- توقيت تدفق الأرباح : هناك علاقة بين القيمة السوقية للسهم وزمن تحقيق الأرباح فيما لو تم تحقيق الأرباح خلال فترة قادمة قصيرة نسبياً، إذ تصبح قيمة السهم أكبر

مما لو تم تحقيق الأرباح لفترة زمنية طويلة نسبياً. وذلك يدل على أنه كلما إنخفضت فترة تحقيق الأرباح كلما إرتفعت القيمة السوقية للسهم وهذا يؤدي إلى تعظيم القيمة السوقية للسهم في حين لو زادت فترة تحقق الأرباح لانخفضت القيمة السوقية للسهم (malgharni,2013;43)

ت- سياسة توزيع الأرباح: إن توزيعات الأرباح النقدية تدر عائداً لحامل السهم لذلك فإن التذبذبات في هذه العوائد ستؤدي إلى تذبذبات في أسعار الأسهم مما يؤدي إلى انخفاض أسعار أسهم الشركة في السوق المالية .

ث- المخاطرة: وهي من أهم العوامل التي تهتم المستثمرين في السوق المالي إذ يتجه المستثمرون نحو الأسهم التي تحقق أكبر عائد بأقل مخاطرة وكلما ارتفعت درجة المخاطرة أثر ذلك سلباً على قيمة السهم في السوق المالي .

ج- العرض والطلب: ترتفع قيمة أسهم الشركة في حالة زيادة الأقبال نحو الأسهم المطروحة للتداول احياناً نتيجة للتوقعات الإيجابية للمستثمرين بمستقبل الشركة. (jizi,2014;39)

المبحث الرابع

نتائج التحليل الاحصائي وقياس متغيرات الدراسة

تم استخدام تحليل محتوى التقارير المالية الصادرة عن المصارف المبحوثة من أجل اثبات أو نفي فرضيات الدراسة حيث تم وضع مقياس مكون من ثلاث مؤشرات فرعية لقياس مدى الافصاح عن كل بعد من أبعاد الافصاح المالي النوعي. أولاً - جدول الاحصاء الوصفي أدناه يبين الوسط الحسابي لكل بعد من أبعاد الدراسة والانحراف المعياري وأدنى وأعلى قيمة (مستوى افصاح) وكما موضح أدناه .

جدول (1) نتائج الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة
القيمة السوقية	1.17	0.651	0.340	3.480
الخدمة	1.78	0.786	1	4
الحوكمة	2.78	1.35	0	5
المخاطر	3.98	0.652	4	5

ومن الجدول أعلاه نجد الآتي:

1- جاء إهتمام المصارف المبحوثة بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بكل بعد من أبعاد

الإفصاح النوعي كما يلي :

أولاً - سجل الإفصاح عن المخاطر أعلى وسط حسابي من بين جميع أبعاد الإفصاح النوعي وكان (3.98) مما يشير الى اهتمام المصارف بالإفصاح عن ذلك البعد كما يعد ذلك مهماً. حيث تمثل المخاطر ابرز المؤشرات التي يعتمد عليها المتعاملون مع المصارف حيث قامت جميع المصارف المبحوثة بالإفصاح عن المؤشرات المتعلقة بالمخاطر المالية بإستثناء ويعزو الباحث سبب زيادة الإفصاح عن المخاطر المالية ضمن التقارير المالية إلى تأثر بيئة الإستثمار.

ثانياً- لقد تباينت مستويات الإفصاح عن اليات الحوكمة المصرفية في المصارف التجارية المبحوثة وكان الوسط الحسابي لذلك البعد (2.78) مما يدل على الاهمية المتواضعة من قبل المصارف للإفصاح عن المعلومات المتعلقة باليات الحوكمة، وقد كان المؤشر المتعلق بالإفصاح عن تفاصيل اعضاء مجلس الادارة (مساهم، مستقل) الأكثر افصاحاً من بين مؤشرات الحوكمة حيث وجد أن كافة اعضاء مجالس ادارة المصارف المبحوثة هم من المساهمين مما يشير إلى محدودية توجه المصارف نحو إشراك أشخاص مستقلين في مجالس ادارتها وتوجهها نحو الملكية الادارية الكاملة التي تكون فيها الإدارات بشكل كامل بيد المالكين مما يجعل من تطبيق اليات الحوكمة ضعيفاً .

ثالثاً- سجل الإفصاح عن الخدمة المصرفية مستوى متدنياً من بين الأبعاد الأخرى للإفصاح النوعي حيث كان بوسط حسابي (1.78) ويرى الباحث أن سبب تراجع أهمية الإفصاح عن الخدمة المصرفية يعود إلى ضعف الخدمات المصرفية المقدمة محدودية تطويرها بإضافة خدمات جديدة إضافة الى تشابه الخدمات المقدمة من قبل المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية الى حد بعيد مما جعل المصارف لا تولي أهمية للإفصاح عن الخدمات المصرفية إضافة إلى محدودية إيلاء مدققي الحسابات ذلك الموضوع الإهتمام الكافي .

2- جاءت أعلى قيمة سوقية خلال سنوات الدراسة وكانت (3.480) دينار للسهم الواحد ويمكن تفسير ذلك الى ان هذه الفترة من اكثر الفترات اما اقل قيمة سوقية للسهم

كانت في وكانت (0.340) دينار للسهم الواحد

ومن خلال ما ذكر أعلاه نجد أن إهتمام المصارف كان منصباً نحو الإفصاح عن البنود المطلوبة قانونياً مما يشير الى ارتفاع الإفصاح الالزامي وانخفاض الإفصاحات الطوعية في المصارف التجارية الاردنية وذلك من خلال ماتقوم به لجان الرقابة المالية

المبحث الخامس

إختبار فرضيات الدراسة

يعرض هذا المبحث أثر الإفصاح النوعي وأبعاده في القيمة السوقية للأسهم من خلال الفرضية الاولى من فرضيات الدراسة والفرضيات الفرعية المنبثقة عنها ، كما سيتم استعراض مستويات الإفصاح في المصارف المبحوثة وذلك من خلال إختبار الفرضيات الاخرى من فرضيات هذه الدراسة وعلى النحو الآتي :

اولاً- قياس واختبار الفرضية الأولى التي تشير إلى وجود تأثير معنوي للإفصاح النوعي في القيمة السوقية للأسهم :

الجدول (2) علاقة الأثر بين ابعاد الإفصاح النوعي والقيمة السوقية

F	Sig	T	R ²	Beta	B	الاختبارات ابعاد المتغير المستقل
0.085	0.772	0.292	0.002	0.040	0.033	الإفصاح عن الخدمة المصرفية
0.138	0.712	-0.371	0.553	-0.051	-0.024	الإفصاح عن آليات الحوكمة
3.115	0.084	1.763	0.055	0.235	0.235	الإفصاح عن المخاطر

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات النظام الاحصائي (SPSS, Version.25) (❖) العلاقة معنوية عند مستوى (0.05) .

1 - إختبار أثر الإفصاح عن الخدمة المصرفية في القيمة السوقية للأسهم :

بالرجوع إلى الجدول رقم (2) اعلاه نجد أن قيمة (F) كانت (0.085) أما قيمة (T) كانت (0.292) بمستوى معنوية (0.772) وهي أكبر من (0.05) مما يشير الى محدودية إمكانية استخدام النموذج للتنبؤ بالقيمة السوقية للأسهم، وعليه ترفض الفرضية الفرعية الأولى التي تشير إلى أن هناك أثر للإفصاح عن الخدمة المصرفية في القيمة السوقية للأسهم، وبذلك نستنتج بأنه لا يوجد أثر للإفصاح عن الخدمة المصرفية في القيمة السوقية، إن محدودية تأثير الإفصاح عن الخدمات المصرفية في القيمة السوقية

للأسهم يعود الى محدودية اهتمام المصارف بالإفصاح عن الخدمة المقدمة للجمهور وإهمال ذلك البند المهم ، والذي يمكن من خلاله التعريف بما تقدمه المصارف وبالتالي زيادة الحصة السوقية للمصرف من خلال حصوله على زبائن جدد مما يسهم في تعزيز القيمة السوقية للأسهم تلك المصارف ، كما أن تشابه الخدمات التي تقدمها المصارف إلى حد بعيد وهذا ما وجده الباحث من خلال تحليله التقارير المالية للمصارف المبحوثة ، حيث ترك ذلك التشابه في الخدمات انطباعاً لدى المستثمرين أن جميع المصارف تقدم نفس الخدمات وبالتالي محدودية تأثير الإفصاح عن الخدمات المصرفية في القرار الاستثماري للمستثمر المالي

2 - إختبار أثر الإفصاح عن آليات الحوكمة المصرفية في القيمة السوقية للأسهم :
 من الجدول رقم (2) أعلاه نجد إن قيمة (F) كانت (0.138) في حين كانت قيمة (T) (-0.371) عند مستوى (0.712) وهي أكبر من (0.05) مما يدل على محدودية تأثير القيمة السوقية بالإفصاح عن آليات الحوكمة ، وبناءً على تلك النتائج فإنه لا يمكن قبول الفرضية الفرعية الرابعة التي تنص على أن هناك أثر للإفصاح عن آليات الحوكمة في القيمة السوقية للأسهم ، والقول بأنه لا يوجد أثر للإفصاح عن آليات الحوكمة المصرفية في القيمة السوقية للأسهم ، ويمكن تبرير ذلك إلى محدودية إهتمام المصارف المبحوثة بالإفصاح عن آليات الحوكمة إذ لم تفصح أغلب المصارف عن المؤشرات الموضوعة كما أن توجه المصارف نحو إنتهاج وتطبيق نفس السياسات واتباعها نفس الأساليب ولسنوات متتالية أدى الى ضعف تأثير المستثمرين بذلك البند .

3 - إختبار أثر الإفصاح عن المخاطر في القيمة السوقية للأسهم :
 بالرجوع الى الجدول رقم (2) نجد إن قيمة (F) كانت (3.115) في حين قيمة (T) كانت (1.763) عند مستوى (0.084) وهي أكبر من (0.05) وهذا يشير إلى محدودية امكانية استخدام ذلك النموذج للتنبؤ بالقيمة السوقية للأسهم ، وعليه ترفض الفرضية الفرعية السادسة التي تنص على أن هناك أثر للإفصاح عن المخاطر المصرفية في القيمة السوقية للأسهم ، وهذا يعني محدودية وجود أثر للإفصاح المخاطر المصرفية في القيمة السوقية ، وقد يرجع ذلك إلى إن المصارف المبحوثة تعمل في بيئة واحدة مما يجعلها تتعرض لنفس المستوى من المخاطر ، مما أدى إلى محدودية إهتمام المستثمر المالي بما تفصح عنه المصارف بخصوص ذلك ، إضافة إلى أن البيئة العراقية تتسم بعدم الاستقرار

والاحداث المتسارعة لذا أعتد المستثمر المالي على توقعاته وقراءاته لاتجاهات المستقبل خارج إطار التقارير المالية السنوية .

ثانياً – إختبار وقياس الفرضية الثانية والتي تشير إلى وجود تباين في مستويات الإفصاح خلال سنوات الدراسة على مستوى المصارف عينة الدراسة .

إن هذه الفرضية تعمل على تحديد مدى ثبات مستوى الإفصاح خلال سنوات الدراسة وعلى المستوى جميع المصارف المبحوثة ، لتحديد سلوكية البيانات وتوزيعها الطبيعي والذي يعد شرطاً أساسياً لاستخدام الاختبارات المعلمية ، إذ نجد أن ثلاثة من أبعاد الدراسة لا تسلك سلوكاً طبيعياً وفقاً لمعامل الالتواء الذي يكون طبيعياً او قريب من السلوك الطبيعي إذا كانت قيمة الالتواء محصورة بين (1 ، -1) وكما في الجدول الاتي :-

جدول (3) اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

Std .Error o Skewness	Skewness*	Missing	N Valid	التحليل المتغيرات
0.322	1.193	0	55	القيمة السوقية
0.322	1.361	0	55	الإفصاح عن الخدمة المصرفية
0.322	0.089	0	55	الإفصاح عن اليات الحوكمة
0.322	0.018	0	55	الإفصاح عن المخاطر

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (SPSS, Version.25) الاحصائي .
 * (Skewness) يشير الى نسبة الالتواء .

وبذلك لا يمكن استخدام تحليل جدول (ANOVA) المتعدد لغرض بيان الاختلاف في مستويات الإفصاح ، حيث تم استخدام الاختبارات اللامعلمية (Kroskal – Wallis) من أجل قياس التباين في مستوى الإفصاح .

يبين الجدول (3) أدناه اعلى وأدنى قيمة لأبعاد الدراسة وحسب سنوات الدراسة والتي تم الحصول عليها من خلال اختبار (Kroskal – Wallis) .

جدول (4) اختبار (Chi-Square)

Sig	Chi-Square	التحليل المتغيرات
0.002	27.446	القيمة السوقية
0.557	8.739	الإفصاح عن الخدمة المصرفية
0.314	11.584	الإفصاح عن اليات الحوكمة
1.000	51.816	الإفصاح عن المخاطر

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج التحليل الاحصائي SPSS

ومن خلال الجدول (4) أعلاه نجد أن قيمة (Sig) لجميع متغيرات الدراسة كانت أكبر من (0.05) مما يعني محدودية وجود تباين في مستويات الإفصاح عن متغيرات الدراسة ، أما على مستوى التباين الكلي لمتغيرات الدراسة مجتمعة فقد ظهرت قيمة (Sig) عند مستوى (0.273) وهو أكبر من (0.05) وهذا يعني أن ما ذكر عن رأس المال لم يؤثر على مستوى الإفصاح الكلي لمتغيرات الدراسة، وبما أن قيمة (Sig) كانت أكبر من (0.05) هذا يعني عدم قبول الفرضية الثانية ورفضها والتي تنص على أن هناك تباين في مستويات الإفصاح خلال سنوات الدراسة، والقول بأنه لا يوجد تباين في مستويات الإفصاح خلال سنوات الدراسة.

جدول (5) إختبار (Chi-Square) وجود اختلاف في مستوى الإفصاح حسب المصارف

Sig	Chi-Square	التحليل المتغيرات
0.002	17.292	القيمة السوقية
0.000	29.066	الإفصاح عن الخدمة المصرفية
0.000	28.409	الإفصاح عن النيات الحوكمة
0.000	51.816	الإفصاح عن المخاطر

المصدر : الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الاحصائي (SPSS, Version.25)

ومن خلال الجدول رقم (5) أعلاه نجد أن قيمة (Sig) والتي تقيس مستوى المعنوية بين متغيرات الدراسة كانت أقل من (0.05) وهذا يعني أن هناك تباين بين المصارف في الإفصاح عن متغيرات الدراسة ، اما على مستوى التباين الكلي لمتغيرات الدراسة مجتمعة فقد ظهرت قيمة (Sig) عند مستوى (0.000) وهو اقل من (0.05) ، وبما أن قيمة (Sig) كانت اقل من (0.05) مما يعني قبول الفرضية الثالثة والتي تشير إلى وجود تباين في مستويات الإفصاح على مستوى المصارف التي تمثل عينة الدراسة ، وبالرجوع الى الفرضية الثانية نجد انه لم يكن هناك تباين في مستوى الإفصاح من سنة الى اخرى خلال سنوات الدراسة على مستوى المصارف مجتمعة، اما على مستوى المصرف الواحد فقد وجد تباين بمعنى، ان انخفاض مستوى الإفصاح في مصرفاً ما تقابله زيادة في مستوى الإفصاح في مصرف اخر ومن هنا لم يظهر تباين في معدلات الإفصاح على مستوى سنوات الدراسة بينما ظهر التباين على مستوى كل مصرف ، إن هذا التباين والاختلاف في مستوى الإفصاح ما بين المصارف المبحوثة يعود إلى إنتهاج كل مصرف اسلوب خاص في الإفصاح عن المعلومات ومدى رغبته في تقديم معلومات أكثر إلى المستخدمين، حيث اعتمدت بعض المصارف المبحوثة منهج التوسع في الإفصاح .

إستنتاجات الجانب العملي

لقد توصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات من خلال تحليل التقارير المالية للمصارف واختبار الفرضيات ومن أبرز تلك النتائج:

1. وجود أثر لأغلب ابعاد الإفصاح المالي النوعي في القيمة السوقية للأسهم
2. إهتمام المصارف المبحوثة بالإفصاح عن المعلومات التي أزم القانون بضرورة الكشف عنها بينما جاءت نتائج الإفصاح عن الأبعاد التي اتسمت بإنخفاض الالتزام القانوني بالإفصاح عنها ، ضعيفاً مما يدل على ضعف الافصاح الطوعي في المصارف الأردنية.
3. تباين مستويات الإفصاح بين المصارف التجارية وإنخفاض معدلاتها في اغلب سنوات الدراسة.
4. أخذ مستوى الإفصاح المالي النوعي شكلاً متصاعداً خصوصاً في السنوات الاخيرة من الدراسة
5. التزام المصارف التجارية الأردنية بمتطلبات الإفصاح التي نصت عليها القوانين وتعليمات الإفصاح الدولية ومن أبرزها مقررات لجنة بازل .

ثانياً - التوصيات

- ❖ التوصية الاولى: ضرورة حث المصارف الجارية على الإفصاح عن المعلومات النوعية ومتابعتها .
- ❖ التوصية الثانية : الإتجاه نحو التوسع في الدراسات والبحوث التي يتم تناول الإفصاح المالي من أجل النهوض بمستوى الإفصاح العام والاهتمام بالتوصيات الواردة في الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الإفصاح
- ❖ التوصية الثالثة : حث مراقبي الحسابات على ضرورة تضمين التقارير المالية الصادرة من خلال مكاتبتهم بالمعلومات النوعية عن طريق الاتي : توجيه المصارف نحو التوسع اكثر في الافصاح عن خدماتها التي تقدمها للجمهور وتشجيعها في مجال تطوير تلك الخدمات .
- ❖ التوصية الرابعة : ضرورة توجيه المصارف التجارية بالقيام بالدورات والندوات التي تتناول التعريف بالإفصاح النوعي واهميته من خلال الاتي. من أجل النهوض بواقع الإفصاح للشركات المدرجة فيه من خلال نشر ثقافة الإفصاح الطوعي والتعريف بأهميته وأثره في بناء العلاقة الوطيدة بين المنظمات وجمهورها ، وبما يسهم في الارتقاء بمستوى الافصاح العام .

المصادر العربية

1. الطيار ، مروة يوسف عبدالله، (2018)، "أثر كلف الجودة على القيم السوقية للأسهم العادية / دراسة تطبيقية في عدد من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية". رسالة ماجستير في ادارة الاعمال غير منشورة ، جامعة تكريت ، كلية الادارة والاقتصاد .
2. جحجوح ، محمد ماجد محمود، (2017)، "أثر الافصاح غير المالي على القيمة السوقية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين (دراسة تطبيقية)" ، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية في غزة ، كلية المحاسبة والتمويل ، فلسطين.
3. كنعون . أمل شاكر، (2016) ، " دور المصارف التجارية الخاصة في تفعيل نشاط سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2004-2013) " ، رسالة ماجستير في الاقتصاد ، جامعة القادسية ، كلية الادارة والاقتصاد .
4. وهدان ، ثائر فتحي محمد ، (2017) ، " أثر المخاطر المالية على الاداء المالي للبنوك التجارية / دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي " ، رسالة ماجستير في المحاسبة ، جامعة الزرقاء ، كلية الدراسات العليا .
5. التميمي ، هاشم حسن ، (2018) ، " اثر عدم تبني الدوران الانزامي للمدقق الخارجي في جودة التدقيق واكتشاف الاخطاء / دراسة ميدانية في شركات ومكاتب التدقيق العراقية ، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم ، العدد (43) .
6. الجنابي ، نبيل مهدي ، كنعون ، أمل شاكر (2017)، " دور المصارف التجارية في تفعيل نشاط سوق العراق للأوراق المالية" ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد (19) العدد (2) .
7. الدهلكي، احمد جواد (2018) ،، " تأثير تصنيف CAMELS في القيمة السوقية للسهم العادي - بحث تحليلي في عينة من المصارف العراقية ، مجلة الكوت للعلوم الادارية والاقتصادية ، العدد 30.
8. العريبي، عصام، قرطالي، يوسف حافظ، (2016)، "أثر الافصاح المحاسبي الالكتروني على منفعة المعلومات المحاسبية / دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في الاسواق العربية للأوراق المالية " ، مجلة جامعة البعث - المجلد (38) ، العدد (34) .

9. العيسى، محمد والعيشات، محمد والقضاة، ليث (2017)، ، العوامل المؤثرة على القيمة السوقية للاسهم - دراسة تطبيقية مسيحية على القطاعات المدرجة في بورصة عمان، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 17، الجزائر
10. الفتلاوي ، قيصر ابراهيم ، النصراوي ، سلام فاضل ، (2015) ، " دور الافصاح المحاسبي في ترشيد قرار الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية " ، مجلة دراسات الكوفة ، العدد (36) .
11. حسن ، احمد محسن ، (2018) ، " دور الافصاح المحاسبي في استمرارية الشركات - بحث تطبيقي في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية " ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية ، جامعة بابل ، المجلد 10 ، العدد 3
12. حسين ، سطم صالح ، شعبان ، عماد سمير ، (2019) ، " إطار مقترح لإعداد تقارير الاعمال المتكاملة في الشركات الصناعية العراقية (دراسة تطبيقية) " ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد (4) العدد (44) ج 1 .
13. رشوان ، عبدالرحمن محمد سليمان ، (2018) ، " أثر الإفصاح الإلكتروني للمعلومات على كفاءة سوق رأس المال الفلسطيني في ضوء المعايير الدولية للتقارير المالية " ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية ، العدد التاسع .
14. زوينة ، بن فرج ، (2015) ، " متطلبات الافصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق المعايير الدولية / دراسة ميدانية لبعض البنوك الجزائرية " ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة برج بوعريريج ، العدد 15 .
15. غالي، بتول عبد علي (2019) ، ، دور التحليل المالي في تعزيز العلاقة بين توزيعات الارباح والقيمة السوقية للسهم في المصارف التجارية - دراسة تطبيقية، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 3، العدد 7.
16. محسن ، محمد عبدالعزيز ، رشيد عايد حسن ، بيان ، صديق عزيز ، (2017) ، " مدى ادراك القطاع المصرفي لأهمية الافصاح المحاسبي عن طريق النشر الالكتروني للتقارير المالية / دراسة استطلاعية على عينة من المصارف في محافظة اربيل ، المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز ، المجلد (6) ، العدد (1) 2017 .

17. ربيع ، سعود جايد صادق، زهور عبدالسلام (2019) ، ، العلاقة بين سياسات توزيع الارباح والقيمة السوقية للاسهم واثرها على حجم التداول - دراسة في عينة من المصارف المسجلة في سوق العراق لاوراق المالية، مجلة الدنانير، العدد الخامس عشر، العراق.

18. هاني ، منال ، (2017) ، " اتفاقية بازل الثالثة ودرها في ادارة المخاطر المصرفية " ، مجلة الاقتصاد الجديد ، العدد (16) ، المجلد (1) .

19. الجبوري ، عبد العزيز شويش عبد الحميد (2019) ، " ادارة المصارف مدخل تطبيقي " ، الذاكرة للنشر والتوزيع ، بغداد ، العراق .

المصادر الاجنبية

1. Uyar, A ,. Kilic, M , (2012) , ' Value Relevance of Voluntary Disclosure : Evidence from Turkish Firms ' , Journal of Intellectual Capital , 13(3)83 .
2. Malgharni, A, Wan,Y, F , (2013) , ' The Effect of Disclosure of Non-Financial Performance Indicators on Stock Price Estimate in Iran ' , Australian Journal of Basic & Applied Sciences , 43 .
3. Jizi , M.1 , Salama, A. , Dixon, R. and Stratling , R., (2014) , " Corporate Governance and Corporate Social Responsibility Disclosure: Evidence from the US Banking Sector ' , Journal of Business Ethics , 125 (1) , 601- 615 .
4. Athanasakou, Vasiliki E. and Hussainey , Khaled , (2014) , " The Perceived Credibility of Forward Looking Performance Disclosures ' , Accounting and Business Research , 44 .

